

المحاضرة العاشرة والحادية والثانية عشر 10+11+12:

تحليل أثر السياسة النقدية في أداء المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

السياسة النقدية هي أداة أساسية من أدوات السياسة الاقتصادية؛ والتي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية المختلفة، حيث أنها تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي، جنبا إلى جنب وتزامنا مع السياسة المالية والتجارية وباقي السياسات الجزئية؛ ويتم اللجوء للسياسة النقدية لمعالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية وخاصة الاختلالات النقدية.

ويضطلع بتطبيق أدوات السياسة النقدية البنوك المركزية، فهي التي تمارس دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان وإدارة الكتلة النقدية بما يحقق تغيرات مهمة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة؛ وفقا للخطة الاقتصادية ومستهدفاتها.

ولقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن العشرين ثم أخذ الاهتمام يتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي في العالم؛ لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، التي تستعملها للوصول إلى أهدافها، مثل: النمو الاقتصادي، ومستوى التشغيل، وضبط معدل التضخم؛ والتوازن الخارجي.

أولاً- ماهية السياسة النقدية وربطها التعريفي بالمؤسسة الاقتصادية:

1. مفهوم السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي.

فالساسة النقدية بمجمل الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي تتحكم في إدارة المعروض النقدي كأداة لبلوغ أغراض السياسة الاقتصادية العامة. فصب عمل السياسة النقدية هو إحداث تأثيرات في كمية النقود، أو عدد وحجم وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد؛ بما يناسب حاجة الاقتصاد.

وتعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بما تمتلكه من أدوات وقواعد وأساليب وآليات تستعملها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتأثير والتحكم في الكتلة النقدية بما يتوافق مع الحالة الاقتصادية للبلاد، بهدف تحقيق استقرار اقتصادي مستهدف.

2. السياسة النقدية وربطها التعريفي بالمؤسسات الاقتصادية:

تعريفا للسياسة النقدية باستحضار الدور الذي تؤديه ضمن النسيج المؤسساتي؛ نجد أن السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار المؤسسات الاقتصادية الكبرى العامة ومؤسسات القطاع الخاص الخاصة؛ لاسيما فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات وتغطية حاجتها النقدية؛ لتحقيق النمو الذاتي المتوازن، من مدخل زيادة إجمالي الناتج المحلي GDP بالقدر الذي يسمح للاقتصاد بالوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار.

كما أن تطبيق أدوات السياسة النقدية تحدد للمستثمرين تكلفة التمويل أو إعادة التمويل لرأس المال الذي يعتبر أحد أهم عوامل الإنتاج لا سيما في الدول النامية.

ثانياً - هيئات ومؤسسات الإشراف على السياسة النقدية ومؤسسات ذات صلة:

- البنك المركزي.
- مجلس النقد والقرض.
- الجهاز المصرفي وبنوكه التجارية.
- المصارف الإسلامية.
- المؤسسات المالية.
- بورصة الأوراق المالية.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك العالمي.

ثالثاً - أهداف السياسة النقدية ضمن مستهدفات التأثير الإيجابي في المؤسسات الاقتصادية :

1. الأهداف العامة للسياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية:

- 1- تنفيذ الأهداف النقدية والامتزامة ضمن السياسة الاقتصادية وخططها الاستراتيجية.
- 2- إدارة الكتلة النقدية بما يستجيب لحاجة الاقتصاد.
- 3- تحقيق الاستقرار النقدي مساهمة في الاستقرار الاقتصادي.
- 4- ضبط التضخم من مدخل علاج الأسباب النقدية للتضخم لا سيما الكمية منها.
- 5- الوصول لتقديم خدمات الشمول المالي لكل القطاعات الاقتصادية.
- 6- إدارة ودعم الجهاز المصرفي قوانيننا وإدارة لتعزيز دوره الاقتصادي؛ مع القطاع العائلي أو قطاع الاستثمار أو القطاع الخارجي أو القطاع الحكومي.

2. مستهدفات السياسة النقدية غير المباشرة في النسيج المؤسسي ضمن مربع كالدور:

بعد بناء الخطة الاستراتيجية للسياسة النقدية يتعين على السلطة النقدية تحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير في الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية التي اختارتها السلطات النقدية، في ضوء السياسة الاقتصادية العامة. ويمكن اسقاط الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية المحددة ضمن مربع "كالدور السحري" كالاتي:

1. السياسة النقدية والمشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

تعمل السياسة النقدية بأدواتها على تحقيق الاستقرار النقدي في السوق النقدي وفي البيئة الاستثمارية للاقتصاد؛ فالنمو الاقتصادي في الحقيقة يحتاج إلى استقرار نقدي يظهر من خلال التحكم في إدارة الكتلة النقدية بما يلبي حاجة الاقتصاد تمويلا وإعادة تمويل؛ هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى؛ ضبط مستويات الأسعار للتحكم في نسب التضخم في الأسواق المختلفة.

والنمو المتواصل ما هو إلا أحد ثمرات الاستقرار النقدي المحفز لإنشاء الاستثمارات الإنتاجية والخدمية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في الاقتصاد.

إن من بين شروط النمو الاقتصادي هو وجود جهاز مصرفي كفاء يقدم خدمات مالية مصرفية شاملة للمؤسسات الاقتصادية؛ فإن كانت البنوك التجارية تسعى لتعظيم ربحها فإن البنك المركزي يهدف للمرافقة النقدية للقطاعات الاستثمارية المختلفة. من مدخل توفير عنصر رأس المال. ونجاعة الجهاز المصرفي في أداء أدواره من ثمراته الاستقرار المالي للمؤسسات وتحفيز المؤسسات الجديدة أي التوسع في الاستثمار الكلي ما يعني زيادة إجمالي الناتج المحلي الذي يقاس به النمو الاقتصادي.

2. تحقيق استقرار مستويات الأسعار وضبط التضخم بالسياسة النقدية:

تسعى اقتصاديات الدول دولة إلى ضبط التضخم، ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات

مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى؛ وهو ما تؤكدُه معادلة فيشر الكمية للنقود؛ ومع ظهور الضغوط التضخمية بداية السبعينات من القرن الماضي أصبحت السياسة النقدية تهتم أكثر بهدف استقرار الأسعار.

ويواجه البنك المركزي خيارين أحلاهما مر؛ فإما أن يلبي كل طلبات النقود بإصدار نقدي مماثل؛ أو أن يحجم عن الإصدار النقدي فيتعطل تمويل الاستثمارات؛ فالبنك المركزي يسعى دوماً لملائمة عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي⁽⁹⁹⁾.

إن هذا الطرح تبنته السلطة الاقتصادية الأمريكية من خلال بنكها المركزي "الاحتياطي الفدرالي الأمريكي" منذ إصلاحات 1978؛ حيث أصبحت مهمة السياسة النقدية "التحكم في نمو المجمعات النقدية ومجمعات القروض في الأجل الطويل نسبة إلى معدل النمو الاقتصادي الأمثل في الأجل الطويل حتى يزداد حجم الإنتاج، وهذا ما يرفع بفعالية حجم التشغيل، ويحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وفي أسعار الفائدة في الأجل الطويل"⁽¹⁰⁰⁾

3- السياسة النقدية وتتبع ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة نظام صرف يتلائم وطبيعة الاقتصاد وقوته؛ فيمكن تثبيت سعر الصرف أو تحرير وتعويم سعر الصرف، أو إدارته وتوجيهه؛ وفي ظل استهداف السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور؛ يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع أسعار إعادة الخصم مثلاً فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار

الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة.

ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية. ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات. وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد الوطني فرفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها، وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى⁽¹⁰¹⁾.

4. السياسة النقدية وهدف التوظيف الكامل (العمالة الكاملة):

تهدف دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى التوظيف الكامل⁽¹⁰²⁾ حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة وتمثل العمالة الكاملة هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة المالية والنقدية بصفة خاصة.

وترتبط معدلات البطالة بمعدلات النمو الاقتصادي؛ فالنمو الاقتصادي المضطرب هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في (المعروض النقدي)؛ حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق للمؤسسات الناجحة التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع، ويراعي في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية.

والعلاقة أيضا بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل وطيدة وحساسة في ذات الحين. حيث أن زيادة التوظيف تؤدي إلى رفع الأسعار، الناتج عن زيادة تكاليف العمالة؛ وكذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة

حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة؛ إلا أن زيادة العمالة والدخل سيؤديان إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على ميزان المدفوعات.

3. مستهدفات السياسة النقدية المباشرة في النسيج المؤسسي:

تتأثر المؤسسات الاقتصادية بشكل مباشر عند تطبيق أحد أدوات السياسة النقدية؛ وعليه فإن راسمو السياسة الاقتصادية يعرفون جيدا أن مستقبل أثر تطبيق الأداة النقدية هو المؤسسة الاقتصادية؛ ويمكن حصر مجموعة من المستهدفات المباشرة للسياسة النقدية للتأثير الإيجابي في المؤسسات وهي:

1- توفير التمويل "رؤوس الأموال" الكافية للمؤسسات؛ بتكلفة أقل، إما بسعر فائدة منخفض، أو نسب أرباح أقل لصالح المؤسسة.

2- تحقيق شمولية الخدمات المصرفية هدف أساسي للسياسة النقدية يسهم بشكل مباشر في حصول المؤسسة الاقتصادية على خدمات مالية متنوعة؛ سهلة الحصول وذات مواصفات جودة خدماتية مالية عالية.

3- تغيير أسعار الصرف من طرف البنك المركزي يؤثر مباشرة على المؤسسات المصدرة من جهة؛ وكذا المؤسسات التي تستورد مواد أولية من جهة أخرى.

4- خفض معدلات إعادة الخصم من طرف البنك المركزي ما هو إلى قبول منح الائتمان للمستثمرين والتوسع فيه من طرف البنوك التجارية.

5- تسهيل تمويل المؤسسات من عدمه عن طريق البورصة يرتبط مباشرة بهدف السياسة النقدية وكيفية استخدامها لأداة السوق المفتوحة في بورصة الأوراق المالية.

6 الاحتياطي القانوني المرتفع الذي يفرضه البنك المركزي ما هو الإقيد على التوسع في منح الائتمان؛ وخفضه يعني وفرة السيولة في البنوك التجارية في شكل قروض يمكن توجيهها لأصحاب العجز المالي من المستثمرين وأصحاب المؤسسات.

7 كل تحرك في مستوى الأسعار تضخما أو انكماشاً في الأسواق ناتج عن تطبيق أحد أدوات السياسة النقدية؛ يؤثر مباشرة في المؤسسات الاقتصادية؛ في السوق الخلفي باعتباره سوقاً للمواد الأولية فترتفع التكاليف في حالة التضخم؛ وأيضاً في السوق الأمامي عند توزيع منتجات المؤسسة فتضطر إلى مراجعة سياستها التسعيرية بما يتناسب مع حالة السوق الجديدة.